مشروع السياسة الثقافية للجزائر

فبراير 2013

تحت إشراف مجموعة العمل حول السياسة الثقافية بالجزائر
info@alger-culture.com

مدخل

تعدّ الثقافة، من حيث هي سند للحضارات وأسمنت للمجتمع ورمز لقوّة الأوطان، بناء مركزيّا للدولة التي تسهر على حمايتها وتقديرها وتعزيزها.

دون فنّ، لا توجد ثقافة. إنّ الفنون الجميلة، والفن التشكيلي، والمسرح، والآداب، والتراث المادي والمعنوي، وفن التصوير، وفن الجرافيك ...هي التي تحيي الثقافة بتعبيراتها عن ملكة الإبداع وبالجمال الذي تغطيه. إنّ الفنّ هو الأثر الخالد، والثقافة هي النهر الرافد.

وهكذا، ولكي نسمح للثقافة بتهيئة المواطن لأي نهضة للنظام الحضاري، تهدف لتقدّم إنساني واقتصادي واجتماعي، علينا بتعبئة كلّ الوسائل الممكنة (السياسية، والتقنية، والاقتصاديّة، والماليّة...) لازدهار الفنون وتطويرها.

ولن يتأتّى ذلك إلا بفضل سياسة ثقافية ناجعة، تنبع من المواطن، تحترم طاقات الإبداع وتضمن حريّة التعبير الفنّي والفعل الثقافي.
وبعد خمسين سنة من الاستقلال مازالت الجزائر تفتقر لسياسة ثقافيّة واضحة ومكتوبة بطريقة شفّافة.

ومن حيث هم مهتمّون بتعزيز بلادهم بسياسة ثقافيّة تأخذ بعين الاعتبار مجمل الأبعاد المتعلقة بالقطاع الثقافي، التزم حوالي مائة من الفنانين والكتّاب والناشطين الثقافيين والصحفيين والطلبة والمواطنين الجزائريين، ولمدة شهور بعمل مبني على تبادل الآراء وعلى اللقاءات، وعلى المشاورات، ليتوّج هذا الالتزام بإنجاز هذا المشروع للسياسة الثقافيّة للجزائر.

يؤسس هذا العمل الذي يُعدّ الأول من نوعه، لمرحلة أولى تهدف إلى التخطيط للقطاع الثقافي بالجزائر، ومنحه بناءات متينة لحماية وتعزيز أساسات الوطن.

أنجز هذا العمل تحت إشراف *مجموعة العمل حول السياسة الثقافية بالجزائر* :

مليك شاوي|سامي عبدالقرفي | يوسف بعلوج | فاطمة بارودي | حسينة بوعدّة
شاهيناز غوير | عمار كساب | حيبة العلوي | بشير مفتي | آسيا موساي
حنان بوجمعة | هدى حمدي | سمير قسيمي |
|مريم سرحاني | غسان لطفي |
غادة بومكتة

الفصل الأول:
مقدّمة وتعريفات

1-1 تمهيد

تشمل الثقافة الجزائرية مجموع التعبيرات المختلفة الفنية واللغوية والمعرفية، وتستمد قوتها من الانتماءات الجغرافية للبلاد، فالانتماء العربي، والأمازيغي، والإسلامي، وكذلك المغربي، والأفريقي، والمتوسطي تشكّل كلها مكونات تلك الثقافة الأساسية.

انطلاقًا من هذا التعريف للثقافة الوطنية فإن هذه السياسة الثقافية على اقتناع بأن:

- الثقافة حق غير قابل للتقادم أو التصرف، وهي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.
- التراث الثقافي المادي وغير المادي هو تعبير عن هوية الشعب الجزائري.
- احترام التنوع الثقافي يضمن السلام الدائم والملموس.
- الثقافة ملكية مشتركة للمواطنين الجزائريين.
- الثقافة عنصر مهم في التنمية المستدامة.
- الفنانون والكتّاب ومجموع القوى الإبداعية يمثّلون مصدر تقدم للبلاد معترف به.

تلتزم هذه السياسة الثقافية بما يلي:

- العمل على دفع الإبداع الفني والثقافي.
- تخطيط وتفعيل التحركات الواجب اتّخاذها في القطاع الثقافي بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي.

- إعلاء قيمة المقاربة اللامركزية للثقافة، على مستوى اتخاذ القرار، وعلى المستويين الجهوي والقطاعي.
- دمقرطة الفنون والثقافة وتوسيع قواعدهما الجماهيرية.
- الحرص على حماية حقوق الفنانين وضمان توفير مستوى حياة كريم ومحترم لهم.
- إدخال تعليم الفنون إلى المناهج الدراسية في التعليم الأساسي والثانوي.
- إرساء الآليات اللازمة لضمان إدارة شفافة للأموال المخصصة للثقافة.
- تيسير إنشاء الجمعيات الثقافية والفنية على المستويين المحلي والوطني.
- تشجيع القطاعين المستقل والخاص على الاستثمار في ميدان الثقافة.
- تشجيع التفاعل بين "الثقافة" و"السياحة" لإعطاء دفعة للقطاع السياحي.

2-1 تعريفات:

الأنشطة والمنتجات والخدمات الثقافية: يُقصد بها الأنشطة والممتلكات والخدمات التي إذا ما نُظر إليها من حيث نوعيتها أو استخدامها أو غرضها المحدد جسّدت أو بثّت تعبيرا ثقافيًا بغض النظر عن القيمة التجارية التي قد تثبت لها. يمكن للأنشطة الثقافية أن تُقصد لذاتها أو أن تساهم في إنتاج ممتلكات وخدمات ثقافية.

العمارة: إنشاء وتكوين عمل بنائي أو حضرنة وتأهيل المساحات، ووضع خطط هذا العمل وتنسيق وتحليل أنشطة تحقيق هذا العمل على اختلافها. العمارة هي الفن الذي يؤثّر بشكل مباشر وملموس على إطار معيشة المواطنين. العمارة هي بحق عمل يجمع بين الفن والتقنية والعلوم.

الحرف التقليدية: الحرف التقليدية هي التعبير الأكثر ماديةً عن التراث الثقافي المادي. تفصح الحرف التقليدية عن نفسها في العديد من المنتجات مثل: الأدوات، والملابس، والحُليّ، وأزياء وحلي الحفلات، والفنون المسرحية، والأواني، والأشياء المستخدمة في التخزين، والنقل والحماية، والفنون الزخرفية والأدوات الطقسية، وأدوات الموسيقى، والأدوات المنزلية، وكذلك الألعاب المستخدمة في اللهو والتعليم معًا.

الفن: الجهد الذي يفضي إلى خلق أعمال إنسانية متفردة تظهر فيها مهارة الفنان لا إنتاج الطبيعة، وتمسّ الحسّ المرهف ببواعث مرتبطة بالجمال بشكل أو بآخر. الفن نتاج الممارسات الاجتماعية وأنماط الإنتاج الشائعة في عصره، وهو لا ينفك يستخدم مواد جديدة وتقنيات جديدة وتوجهات جديدة.

الفنان: هو كل إنسان يبدع عملاً فنيًا أو يشارك برؤيته في خلق أو إعادة خلق عمل فني، ويعتبر إبداعه الفني جانبًا أساسيًا في حياته، فيساهم بذلك في تطور الفن والثقافة، ويعترَف به، أو يسعى لأن يعترف به فنانًا، سواء ارتبط أو لم يرتبط بالفن بعلاقة عمل أو بعضوية في جمعية ما.

الفنون المسرحية: هي الموسيقى التي تعزف على آلات، وكذلك الرقص، والعروض المسرحية، والبانتومايم، والشعر المغنى، وغيرها من أشكال التعبير. تغطي تلك الفنون العديد من أشكال التعبير الثقافي التي تعكس الإبداع الإنساني، والتي نجدها أيضًا إلى حد ما، في العديد من ميادين التراث الثقافي غير المادي الأخرى.

الفنون التشكيلية/البصرية: هي كل فن يتّخذ من المادة وسيطاً، مثل الرسم والنحت، ويضاف إليهما اليوم الأعمال التي تستخدم الوسائط القديمة والحديثة (التصوير الفوتوغرافي، الفيديو، الوسائط المتعددة)، والعديد من الممارسات الفنية التجريبية (الأداء الحركي والجسدي).

المحتوى الثقافي: يقصد به المعنى الرمزي، والبعد الفني، والقيم الثقافية الصادرة عن هويّات ثقافية أو المعبرة عن تلك الهويّات.

الإبداع الفني: يصعب تعريف مفهوم الإبداع الفني، ولكنه يصدر في جانب منه عن عملية تفاعل ديناميكية بين الثقافات المختلفة، وكذلك بين الثقافات وبيئتها، فيتيح لها التكيف والاستمرار عبر إثراء المساهمات الإبداعية المتتالية. وللإبداع أشكال مختلفة يفصح عن نفسه فيها فنيا وفكرياً، وكذلك تكنولوجياً أو حتى مؤسسياً وحكومياً.

الثقافة: الثقافة، بمعناها الأوسع، هي مجموع السمات المميزة، الروحية والمادية، والفكرية والشعورية، التي تميّز مجتمعاً أو جماعة اجتماعية ما. تضم الثقافة إلى جانب الفنون والآداب، أنماط العيش، والحقوق الأساسية للإنسان، والمنظومات القيمية، والتقاليد والعقائد.

التصميم: يشمل التصميم الترتيب النمطي أو المبتكر للأجزاء أو التفاصيل الزخرفية أو الفنية لعمل ما، أو لعنصر زخرفي، أو لمخطط أو تصميم رئيسي يضبط، أو يؤثر على، وظيفته أو تطوره.

التنمية: توليد واستخدام الموارد لخلق ظروف سياسية واجتماعية وتعليمية واقتصادية، وغيرها من ظروف مُثلى لنمو الإنسان والمجتمع، والحفاظ عليها، بحيث يكفل ذلك للسكان الاستفادة من كل حقوق الإنسان والحريات.

التنمية المستدامة: نمط من التنمية يستجيب لاحتياجات الحاضر دون أن يجور على قدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتهم. تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة ركائز، وهي: النمو الاقتصادي، التضمين الاجتماعي والتوازن البيئي، ويضاف إليها اليوم ركيزة رابعة هي: الثقافة.

الحوار بين الثقافات: عملية التبادل والتفاعل المنفتح بين الأفراد والجماعات والمنظمات، ذوي الأصول والرؤى المتباينة، على أساس من الاحترام المتبادل. وتتمثل أهداف مثل هذا الحوار تحديداً، في خلق فهم أعمق للرؤى والممارسات المختلفة، وزيادة المشاركة وحرية الاختيار والقدرة عليه، وتشجيع المساواة، وتنمية العمليات الإبداعية. وتشمل تلك العملية الأدوات التي تروّج لمفهوم الديمقراطية الثقافية وتحميها، وكذلك العناصر المادية وغير

المادية التي يمكن أن تخدم كل أشكال التنوع الثقافي، والتي تفصح عن نفسها في هويّات فردية وجماعية متعددة، وفي تغييرات وفي أشكال جديدة للتعبير الثقافي. يجب على الحوار بين الثقافات أن يأخذ في اعتباره كل المكونات الممكنة للثقافة، دون استثناء، ثقافية كانت، بالمعنى الحرفي للكلمة، أو ذات طبيعة سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو فلسفية، أو دينية. بعبارة أخرى، يجب أن ينظر إلى الحوار بين العقائد وبين الأديان من خلال ما يترتب عنه ثقافيًا واجتماعيًا في المجال العام.

البعد الثقافي للتنمية: هو العلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من جانب والثقافة – التي تشمل الفنون والصناعات الإبداعية والتراث – من جانب آخر، وكيفية خدمة كل منهما للآخر أو إعاقتها أو التأثير عليها. هناك ثلاثة تصنيفات كبيرة للممارسات الفنية تمس "البعد الثقافي للتنمية":

- الفنون التي تمارس لذاتها بوصفها وسيلة إبداعية تعكس بها المجتمعات أو الجماعات ذواتها، وينتظر منها أن تدفع وضع الجماعة الحالي أو تؤكده.

- الفنون المستخدمة لأغراض تنموية صريحة، مثل استغلال المسرح لبث رسالة ما، أو استخدام التصوير الفوتوغرافي أو فنون الجرافيك لمناهضة الصور السلبية للمرأة.

- الصناعات الإبداعية التي يتمثل الدافع الأساسي من ورائها في إدرار الربح والمكاسب الاقتصادية الأخرى عن طريق الفن.

الدبلوماسية الثقافية: التفاعل السلمي والبنّاء بين ثقافات مختلفة، أو "تبادل الأفكار والمعلومات والفنون وأنماط الحياة والنظم القيمية، والتقاليد والمعتقدات وغيرها من المظاهر الثقافية بغرض تطوير الفهم المشترك."، وذلك حسب تعريف العالم السياسي والكاتب الأمريكي ميلتون كامنجز.

التنوّع الثقافي: يقصد به تعدد الأشكال التي تعبّر بها ثقافات الجماعات والمجتمعات عن نفسها. هذا التعبير ينتقل داخل الجماعات والمجتمعات وفيما بينها. ولا يفصح التنوّع الثقافي عن نفسه في الأشكال المتنوعة التي يعبّر بها التراث الثقافي للإنسانية عن نفسه، ولا يُثرى وينتقل بفضل تنوع التعبيرات الثقافية فحسب، بل ويعبّر عن نفسه أيضًا من خلال أنماط الإبداع والإنتاج الفني ونشر وتوزيع نماذج التعبير الثقافي والاستمتاع بها، أيًا كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة.

النشر: عملية إنتاج ونشر الأدب والمعلومات للجمهور. في بعض الحالات قد يكون الكاتب هو الناشر لأعماله، وفي هذه الحالة يقوم بنفسه بإبداع المحتوى (الكتابة) وإنتاج الوسيط الذي سيحمله ويعرضه على الجمهور. عادةً ما يُقصد بهذا المصطلح توزيع الأعمال المطبوعة مثل الكتب والجرائد. منذ ظهور أنظمة المعلومات الرقمية، خاصةً الإنترنت، اتّسع جوهر النشر ليشمل المصادر الإلكترونية مثل الطبعات الإلكترونية للكتب والدوريات، والطبعات المحدودة، ومواقع الإنترنت، والمدوّنات، وألعاب الفيديو. ويشمل نشاط النشر إصدار الصحف والمجلات والكتب والأعمال الأدبية والموسيقية وبرامج الكمبيوتر وغيرها من أعمال تبثّ المعلومات، والحصول عليها وتحريرها تحريراً نهائيًا، وتصميم الجرافيك الخاص بها، وإنتاجها، وطباعتها، وتسويقها، وتوزيعها، بما في ذلك استخدام الوسائط الإلكترونية في البث.

التعبيرات الثقافية: هي التعبيرات الناتجة عن إبداع الأفراد والجماعات والمجتمعات، التي تشتمل على محتوى ثقافي.

الأفلام والمواد المسموعة والمرئية: الوثائق مثل الأفلام والتسجيلات التي تقدّم معلومات في شكل مسموع ومصوّر ويتمّ استيعابها باستخدام حاسّتي البصر والسمع. الفيلم شكل من أشكال الترفيه أو نشر المعلومات، ويتكوّن من تتابع للصور. يتم عرض الأفلام في دور العرض السينمائي، أو إتاحتها للجمهور عن طريق وسائط أخرى كالأقراص المضغوطة، ومواقع المشاهدة والتحميل.

الصناعات الإبداعية:الصناعات التي تصدر عن إبداع الفرد وقدراته ومواهبه، وتحمل في طيّاتها إمكانية خلق ثروة ووظائف عبر إنشاء واستغلال الملكية الفكرية.

الصناعات الثقافية: الصناعات التي تجمع بين إبداع وإنتاج وتسويق المنتجات غير المادية والثقافية بطبيعتها، والمحمية عادةً بحقوق المؤلف، والتي تأخذ شكل الممتلكات والخدمات.

البين-ثقافية: يقصد بها وجود ثقافات مختلفة، يتم تفاعلها على قدم المساواة، وكذلك إمكانية توليد تعبيرات ثقافية مشتركة من خلال الحوار والاحترام المشترك.

الكتب والأدب: يمكن أن يأخذ شكل الكتب المطبوعة أو الرقمية، بما في ذلك القصص المصورة ومجلات القصص المرسومة. قد يأخذ الأدب شكل الأعمال الخيالية أو لا يأخذ هذا الشكل، ويشمل الكتب المادية والأدب الشفاهي والإلكتروني (الأعمال التي يوفّرها منتجها عبر المنصات الرقمية كالمدوّنات والمواقع والمنتديات).

برامج الكمبيوتر والخدمات المعلوماتية: البرامج مصطلح عام يُطلق في الأساس على البيانات المُنتَجة والمخزَّنة رقميا، مثل البرامج المعلوماتية وغيرها من معلومات يتم إنتاجها عن طريق استخدام الوسائط الحديثة، وبشكل خاص الكمبيوتر ويتم الاستفادة منها عن طريق تنصيبها أو نسخها على الأجهزة الالكترونية المختلفة، بما يشمل الكمبيوترات بأنواعها المكتبية منها، والمحمولة واللوحية، وكذلك أجهزة الهواتف وكل التجهيزات الإلكترونية المؤهلة لهذا الغرض. يشمل هذا المصطلح الآن البيانات التي لم تكن في السابق مرتبطة بالكمبيوتر، مثل الأفلام والتسجيلات والأسطوانات والكتب. وعلى النقيض من المكونات المادية للكمبيوتر، فإن البرمجيّات غير مادية، بمعنى أننا "لا نستطيع لمسها". الخدمات المعلوماتية تقدّم في قالب رقمي المعلومات والحلول الخارجية للأعمال الإدارية في عالم الأعمال والهيئات الحكومية والمنظمات غير الربحية.

الوساطة الثقافية: تُطلق على مجموع الأنشطة التي تهدف إلى تقليص المسافة بين العمل، والمنتج الفني أو الثقافي، والجمهور والسكان.

الطراز (الموضة):مصطلح عام يُطلق على الطرز والتقاليد المنتشرة في فترة ما، ويشيع إطلاقه على الملابس على وجه الخصوص. مصطلح "موضة" يعني الملابس بصفة عامة، ودراستها. ويطلق الطراز أيضًا على العلامة التجارية لمنتج ما أو هيئته أو طرازه أو شكله أو تكوينه أو نمطه الزخرفي مثل موضة المعاطف، أو المنازل أو المباني. يتطلب الطراز مهارة ودقة في التنفيذ.

التراث: كل المواقع ذات الأهمية العلمية أو التاريخية، والآثار الوطنية، والحياة البرية، والمواقع الطريفة، والمباني والمنشآت التاريخية، والأعمال الفنية، والتراث الشفاهي والمكتوب، ومجموعات المتاحف وتوثيق كل ذلك، والذي يخلق قاعدة لإبداع ثقافي وفني مشترك.

التراث الثقافي: يعتبر تراثًا ثقافيًا:

- الآثار: أعمال العمارة والنحت والرسم، والعناصر أو المنشآت ذات الطابع الأثري، والنقوش الكهفية، ومجموعات العناصر ذات القيمة الاستثنائية العالمية من زاوية التاريخ أو الفن أو العلم.

- المجموعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المهدّمة التي تتمتع – نظرًا لطراز عمارتها، أو وحدتها، أو موضعها من محيطها – بقيمة استثنائية عالمية من زاوية التاريخ أو الفن أو العلم.

- المواقع: أعمال الإنسان، أو التي شارك فيها الإنسان والطبيعة، وكذلك مناطق محددة تحتوي على مناطق أثرية ذات قيمة عالمية استثنائية من زاوية التاريخ، أو الجماليات، أو الإثنيّة، أو الأنثروبولوجيا.

التراث الثقافي غير المادي: التراث غير المادي أو الحي هو جزء من التراث الثقافي، ويقصد به التقاليد التي تنتقل شفاهةً أو عبر لغة الجسد من جيل إلى جيل. يشتمل التراث الثقافي غير المادي، في الأساس، على المجالات الواسعة التالية:

- التقاليد والتعبيرات الشفاهية بما فيها اللغة بوصفها وسيط التراث الثقافي غير المادي.

- الفنون المسرحية (مثل الموسيقى التقليدية والرقص التقليدي والمسرح التقليدي).

- الممارسات الاجتماعية والطقسية والأحداث الاحتفالية.

- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والعالم.

- فنّيّات الحرف التقليدية.

التراث الثقافي المادي: يشمل التراث الثقافي المنشآت والمواقع التاريخية، والآثار، والأشياء التي تستحق، لقيمتها، أن تُحفظ للمستقبل، نظرًا لأهميتها الأثرية أو المعمارية، أو العلمية، أو التكنولوجيّة بالنسبة لثقافة ما. كذلك يمثّل "التراث الطبيعي" جزءًا مهمًا من الثقافة، ويشمل المناظر الطبيعية والبيئة الطبيعية، والنباتات والحيوانات الخاصة بكل منطقة (الفلورا والفونا). هذه المواقع التراثية عادةً ما تشكّل مكوّنًا مهمًا في صناعة السياحة في بلدٍ ما، نظرًا لما تمثله من عنصر جذب للزائر الأجنبي والمحلي. التراث الذي استطاع أن يعيش من الماضي حتى يصل إلينا عادةً ما يتّسم بالتفرّد وعدم إمكانية تعويضه، وهو ما يحمّل الأجيال الحالية مسؤولية الحفاظ عليه. عادةً ما يتم تجميع المنتجات الثقافية الصغيرة وكذلك الأعمال الفنية الفريدة في المتاحف وقاعات العرض الفني، وتبذل الجمعيات الأهلية والجماعات السياسية جهودًا ناجحة في الحفاظ على تراث وممتلكات الأمة للأجيال التالية.

السياسات والتدابير الثقافية: يُقصد بها السياسات والتدابير المتعلّقة بالثقافة، على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي سواء تركّزت على الثقافة في حد ذاتها، أو كان

هدفها التأثير المباشر في التعبيرات الثقافية للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، بما في ذلك إبداع وإنتاج وبث ونشر الأنشطة والممتلكات والخدمات الثقافية والنفاذ إليها.

الحماية: تعني تبنّي التدابير الرامية إلى الحفاظ على التعبيرات الثقافية على تنوعها، وإنقاذها وإبراز قيمتها.

الدعاية: نشاط يتمثّل في جذب انتباه الجمهور إلى منتج ما أو تجارة ما، عن طريق إعلانات مدفوعة في الإعلام المكتوب أو المرئي أو المسموع أو الإلكتروني، أو على وسائل النقل أو مرافق البنية التحتية أو اللوحات الإعلانية. تتطلب الإعلانات دراية وقدرات فنية في التقنيات السينمائية والموسيقية وكذلك تقنيات الكتابة والرسم والجرافيك.

المجتمع المدني: يقصد بالمجتمع المدني التنظيم الذاتي للمجتمع خارج إطار الدولة أو الإطار التجاري، أي أنه عبارة عن مجموع التنظيمات والجماعات المشكلة بشكل رسمي دون أن يكون لها ارتباط بالفضاء الحكومي أو التجاري.

السياحة الثقافية: السياحة التي تهتم بثقافة بلد أو منطقة ما، خاصة أسلوب حياة سكان تلك المنطقة وتاريخهم وفنونهم وعمارتهم ودياناتهم وغيرها من العناصر التي ساهمت في بناء نمط حياتهم. عُرِّفت السياحة الثقافية بأنها: "ارتحال الأفراد إلى مواقع الجذب الثقافي البعيدة عن مواطن إقامتهم الطبيعية، بهدف اكتساب المعلومات والخبرات التي تشبع احتياجاتهم الثقافية." كذلك عرَّفت منظمة التجارة العالمية السياحة الثقافية، سنة 1985، بأنها: "كل انتقالات الأفراد...لأنها تفي باحتياج الإنسان للتنوّع، عندما تهدف إلى رفع مستواه الثقافي واكتسابه معارف وخبرات ولقاءات جديدة." تشمل السياحة الثقافية السياحة في المناطق الحضرية، خاصةً بهدف استكشاف المدن الكبرى أو التاريخية ومظاهرها الثقافية، مثل المتاحف والمسارح، وكذلك في المناطق الريفية للتعرف على التقاليد والاحتفالات والطقوس الخاصة بالمجتمعات الثقافية للسكان الأصليين وقيمهم وأنماط حياتهم.

3-1 الأهداف:

تهدف هذه السياسة الثقافية إلى:

- المساهمة في حفظ ونشر تراث الثقافة الجزائرية الذي يشكّل مكوّنًا أساسيًا من مكوّنات الهويّة الوطنية.

- توفير إطار قانوني وهيكلي للقطاع الثقافي يتيح حكمًا رشيدًا للمؤسسات الثقافية والفنية.

- نشر الفنون والثقافة بين أكبر عدد ممكن من المواطنين باعتبارهم المستهدف الشرعي للفعل الثقافي، خاصةً الشباب منهم من خلال تعليم الفنون.

- الحرص على نفاذ المواطنين بشكلٍ متساوٍ إلى الثقافة. قد تكون معوّقات النفاذ إلى الثقافة والفنون ذات طبيعة فنية، أو اجتماعية – اقتصادية، أو مادية، أو ثقافية. يجب أن تحرص اللامركزية على توفير المساواة في فرص النفاذ إلى الثقافة والفنون لكل المواطنين بغض النظر عن موقع سكناهم، أو قدراتهم - أو عدم قدرتهم – المادية، أو ما يحصلون عليه من دخل، أو طبقتهم الاجتماعية، أو سماتهم الثقافية.

- ترويج فكرة الوحدة من خلال التنوع من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وثقافة "العيش معًا."

- ترويج تراث ثقافي ديناميكي يستطيع المساهمة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للجزائر.

- تشجيع التبادل بين الثقافات على المستويين الإقليمي والدولي، والتعاون في الميدان الثقافي، خاصةً من خلال الأنشطة الثقافية التي يفرزها تنوّع التعبيرات الثقافية في الجزائر.

- تعزيز إشعاع الثقافة الجزائرية على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي.

4-1 المبادئ الهادية:

تقوم السياسة الثقافية على المبادئ التالية:

- **احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية:**
الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، كما نصّ عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي وقّعت عليه الجزائر، كفلها الدستور الجزائري. كذلك كفل الدستور حرية التعبير، والرأي، والإبداع الفكري والفني. ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال استدعاء تلك الحقوق لانتهاك، أو الحد من، حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو التي ضمنها القانون الدولي.

- **السيادة:**
اتّساقًا مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تتمتع الدولة الجزائرية بالسيادة في سن وتطبيق وتنفيذ السياسات والتدابير التي تراها مناسبة لحماية وترويج تنوّع التعبيرات الثقافية على أراضيها، مع مراعاة ضمان حرية تداول الأفكار والأعمال.

- **المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية:**
تميل هذه السياسة إلى تعزيز المجتمع المدني الذي يجب أن يكون الممثّل الأوّل للثقافة والحامل الشرعي للعمل الثقافي في الجزائر. وينبغي أن يكون المجتمع المدني في قلب عملية اتخاذ القرارات المتعلّقة بالسياسات الثقافية والعمل الثقافي.

- **الشفافية:**
تعد الشفافية معيارًا أساسيًا في بلورة العمل الثقافي وممارسته. يجب وضع معايير واضحة حتى تتسنّى المساهمة الفعالة في تطوير القطاع الثقافي.

- **اللامركزية الثقافية:**
تهدف اللامركزية الثقافية إلى ترويج التوزيع العادل للفنون والثقافة على الشعب، وذلك بالسعي إلى تحقيق توازن الأنشطة الثقافية والفنية بين مختلف المناطق، وتوسيع محتوى السياسات الثقافية لتشمل تخصصات وميادين جديدة. تتعلق اللامركزية بالأنشطة الثقافية كما تتعلق بالهياكل السياسية، خاصةً فيما يتعلق باتخاذ القرار. وللمساهمة في إرساء ديمقراطية ثقافية، يتعيّن توزيع المسؤوليات بين مؤسسات الدولة (الوزارات، المؤسسات الثقافية، الولايات، الدوائر، الكوميونات،

إلخ.) ومختلف الفاعلين في القطاع (المهنيين، الفنانين، الخبراء، المجتمع المدني، إلخ.)

- **الديمقراطية والدمقرطة الثقافية:**
تتخذ السياسة الحالية من هذين المفهومين محركًا رئيسيًا لتوجّهاتها، حيث تميل إلى الاعتماد على الدمقرطة الثقافية مع دفع ديمقراطية الثقافة.

- **ثقافة التعايش:**
كل الأنشطة التي تصدر عن هذه السياسة الثقافية ينبغي أن تحفّز ثقافة "التعايش" بين المواطنين، وذلك في إطار احترام الآخر، والانفتاح الفكري، والتسامح، والتضامن، مع احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

- **التقييم:** يجب إجراء تقييم دقيق، كمّي وكيفي، يستند إلى مؤشرات محددة بوضوح. وبناءً على هذا التقييم، تتم عملية تخطيط، بمشاركة كل الفاعلين (المهنيين، والخبراء، والمجتمع المدني، إلخ.) من أجل المساهمة بشكل أفضل في تطوير القطاع الثقافي والفني.

- **التنمية المستدامة :** تعتبر الثقافة اليوم الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة، مما يعني إدراجها في كل السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة. هذا إلى جانب أن التنوّع الثقافي يعتبر مزية كبيرة للمجتمع الجزائري. إن حماية التنوع الثقافي وترويجه والحفاظ عليه تعد كلها شروطًا جوهرية لتنمية مستدامة تخدم الأجيال القادمة. واتساقًا مع الاتفاقيات الدولية، تدعم هذه السياسة الثقافية إدماج الثقافة في كل سياساتنا التنموية على كل المستويات، وذلك من أجل خلق الظروف الملائمة للتنمية المستدامة ودفع الجوانب المتعلقة بحماية تنوع التعبيرات الثقافية في الجزائر ودعمه.

الفصل الثاني:
السياق

1-2 السياق التاريخي:

جعلت قرون من الاحتكاك والتجارة والتوتر والحروب والاستعمار من الجزائر ملتقى الثقافات واللغات. وإن ما عليه الثقافة الجزائرية اليوم من تعقيد وثراء وتعدد لهو نتيجة لأشكال التفاعل المختلفة تلك. فالجزائر التي تتمتع بموقع استراتيجي على الخريطة قد شهدت على مر التاريخ موجات هجرة من كل الآفاق خلال حقب تاريخية متقلّبة شكّلت الشخصية الجزائرية.

أحد هذه الفصول، والأهم في تاريخ الجزائر الحديث بلا مراء، هو حرب التحرير التي كانت نتيجة لمائة واثنتين وثلاثين سنة من المقاومة لأحد أقسى المشاريع الاستعمارية في التاريخ. لكن محاولات إخضاع شعب بأكمله لثقافة المستعمر قد ولدت مقاومة ثقافية حددت ورسخت أسس الهويّة الجزائرية.

داخل هذه الهويّة، ترسّخ المكوّن الديني الإسلامي باعتباره اللبنة الأساسية:
"إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية." (بيان أول نوفمبر 1954)

و تأسس المكوّن العربي وهو عمود آخر من أعمدة الهوية يتجسّد في اللغة، عند الاستقلال سنة 1962:
"ستعمل الثقافة الوطنية في المقام الأول على أن تردّ للغة العربية، التي تعبّر عن قيمنا الثقافية، اعتبارها وفاعليتها كلغة حضارة " (إعلان مؤتمر طرابلس 1962)

و تبع الاعتراف بالانتماء إلى المنطقة العربية والمغرب العربي وشمال إفريقيا، الانتماء للقارة السمراء بعد سنة من الاستقلال:
"و هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا." (دستور 1963)

و أما الأمازيغية التي تمثّل بعداً أساسيًّا في الهويّة الجزائرية، فقد أضيفت في دستور سنة 1996:
"(...) والمكوّنات الأساسية لهوّيتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية" (دستور سنة 1996)

و هكذا اعترف الدستور الجزائري بكل مكونات الهوية التي تحدد اليوم سلوكيات الجزائريين الاجتماعية والثقافية.

ومن أجل حماية وتعزيز هذه المكونات، كفل الدستور حرية الإبداع الفني :

"حرّية الابتكار الفكري والفنّي والعلمي مضمونة للمواطن. حقوق المؤلّف يحميها القانون" (دستور سنة 1996)

2-2 التشريعات:

تؤسس النصوص التأسيسية التالية وتشرّع وتنظّم تدخّل السلطات العمومية في الشأن الثقافي والفني في الجزائر:

النصوص المرجعية:

1) بيان أول نوفمبر 1954
2) قرارات مؤتمر الصومام 1956
3) إعلان مؤتمر طرابلس 1962
4) ميثاق الجزائر 1964
5) الميثاق الوطني لسنة 1976
6) الميثاق الوطني لسنة 1986
7) دستور سنة 1996
8) التعديل الدستوري لسنة 2002

النصوص التشريعية:

مجموع القرارات والتعليمات المتعلقة بقطاع الثقافة والمنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المواثيق والاتفاقيات الدولية :

لقد وقّعت الجزائر عددا من المواثيق والاتفاقيات الدولية أو صادقت عليها أو انضمت إليها. وتُشكّل هذه النصوص الملزمة في بعض الأحيان مرجعية تُدعم بها هذه السياسة الثقافية:

1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1963)

2) البيان الثقافي الإفريقي (1969)

3) الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف (1973)

4) الاتفاقية المتعلّقة بالإجراءات الواجب اتخاذها لمنع الاستيراد والتصدير والنقل غير المشروع للسلع الثقافية (1974)

5) الاتفاقية المتعلّقة بحماية التراث الإنساني الثقافي والطبيعي (1974)

6) الميثاق الثقافي الإفريقي (1976، 1986)

7) توصيات بلغراد المتعلقة بحقوق ووضع الفنانين (1980)

8) إعلان مكسيكو عن السياسات الثقافية (1982)

9) التوصيات حول الحفاظ على الثقافة التقليدية والشعبية (1989)

10) الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي تحت المائي (2011)

11) الإعلان العالمي لليونسكو حول التنوّع الثقافي (2001)

12) الإعلان المتعلق بالتدمير المتعمّد للتراث الثقافي (2003)

13) إعلان الجزائر حول التنوّع الثقافي والحفاظ على هويّة وتراث الشعوب (2004)

14) الاتفاق المتعلّق بحماية التراث الثقافي غير المادي (2004)

15) خطة نيروبي للصناعات الثقافية في إفريقيا (2005)

16) الميثاق الإفريقي للنهضة الثقافية (2005، 2006)

17) الاتفاقية الدولية حول حماية الفنانين المؤدّين ومنتجي التسجيلات الصوتية والسينما وهيئات البث الإذاعي (2007)

18) اتفاقية روما حول الملكية الفكرية (2007)

19) خطة العمل للصناعات الثقافية والإبداعية في إفريقيا (2008)

الفصل الثالث: دور الشركاء

1-3 دور الهيئات الحكومية واختصاصها:

تسهر الدولة على أن تعمل كل الهيئات الحكومية على نشر هذه السياسة الثقافية وتنفيذها وعلى تخصيص الموارد اللازمة لتطوير الصناعات الثقافية.
ويتجسد ذلك من جهة في تشجيع الشراكة بين الوزارات في مجالات الديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الرشيد، ومن جهة أخرى في مشاركة وزارات أخرى غير وزارة الثقافة في الأنشطة الثقافية العامة إذ يجب أن تساهم فيها كل من وزارة المالية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف ووزارة السياحة ووزارة الشبيبة والرياضة ووزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الخارجية ووزارة المجاهدين ووزارة الدفاع. ويمكن لهذا التعاون أن يتخذ أشكالا عدّة:

- ~ تخصيص ميزانيات للفعل الثقافي.
- ~ تخصيص منح محددة للجماعات المحلية.
- ~ المحافظة على التراث وتنميته.
- ~ دعم و/أو إطلاق نشاطات ثقافية لصالح الشباب.
- ~ التربية الثقافية والفنية.
- ~ البحث في المجال الثقافي والفني.
- ~ الفعل الثقافي في الخارج...الخ.

وبالإضافة إلى ما سبق، يجب أن تسمح الهيئة الحكومية المكلفة بالإعلام بالوصول إلى المعارف والمعلومات والمستجدات الثقافية والفنية عبر وسائل الإعلام خصوصا.
و من المهم التخلّي عن المركزية في تسيير الثقافة الذي يجب أن ينقل إلى المستوى المحلي، فمديريات الثقافة على مستوى الولايات والمصالح الثقافية التابعة للمجالس

الشعبية الولائية والبلدية هي الهيئات الأقرب للسكان وبالتالي الأقدر على تحديد حاجياتهم وعلى تلبيتها. وعلى ذلك، من الضروري:

- أن نمنح السلطات المحلية حق اتخاذ القرار في المسائل المتعلقة بالتنمية الثقافية في المناطق التابعة لها.

- أن نجعل من مديريات الثقافية ومن المصالح الثقافية التابعة للمجالس الولائية والبلدية الهيئة المسؤولة الأولى عن التخطيط والتنمية الثقافيين في الولايات.

- أن نمنحها استقلالية أكبر في التسيير والإنتاج فيما يتعلّق باستغلال الموارد الاقتصادية.

يجب أن يرافق التنسيق بين الهيئات الحكومية المختلفة اجتماع دوري للجنة التنظيم يجمع كل الشركاء من أجل تخطيط ومراجعة وتنفيذ ما قد يطرأ على هذه السياسة الثقافية من تغيير.

2-3 دور المؤسسات والبنى التحتية الثقافية:

لكي تنفّذ هذه السياسة على الوجه الأكمل يجب على الدولة أن تدعم المؤسسات الثقافية. وعلى هذه المؤسسات، شأنها في ذلك شأن الهيئات الوزارية، أن تلتزم بممارسة الحكم الرشيد. وعليه، تسعى هذه السياسة الثقافية إلى:

1) تحديث وتطوير دور الوساطة الثقافية الذي تؤدّيه المؤسسات والعمل على أن يكون نقل المعرفة والفنون والثقافة على رأس أولويّات برامجها.

2) المساهمة في تثبيت صورة المؤسسات الثقافية باعتبارها أماكن مفتوحة للجميع.

3) تحسين تسيير المؤسسات الثقافية عن طريق تنظيم دورات تكوينية وورشات وملتقيات لفائدة المسيرين.

4) استحداث هيئات ثقافية تدعم المؤسسات الثقافية الوطنية والمحلية وتساعدها عن طريق توفير الدعم التقني و/أو المالي لها.

5) تشجيع المؤسسات الثقافية على زيادة نسبة التمويل الذاتي في ميزانياتها.

و من المهم أيضا إنشاء بنى تحتية لكل أشكال التعبير الثقافي والفني وأن تكون قريبة من المناطق المأهولة. وتتمثل هذه البنى التحتية في المسارح والمعارض والمتاحف والورشات والمراكز الفنية وقاعات التعبير الموسيقي التي تسمح بنشر الفنون وبتذوقها.

3-3 مشاركة المجتمع المدني:

وعيا منها بالدور الهام الذي يؤدّيه الفاعلون من المجتمع المدني في دفع الثقافة الوطنية قدما، تجعل الدولة من الديمقراطية التشاركية ومن الحكم الرشيد المبدأين الرئيسيين والموجّهين لهذه السياسة الثقافية. وعليه، لا بد أن تحدد النشاطات الواجب القيام بها بالتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين: المنظمات المهنية والهيئات المستقلة والخاصة والشبكات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية والمواطنين وأهل الاختصاص والباحثين...الخ. وينبغي أن نلجأ إلى هؤلاء الفاعلين ليعرضوا خبراتهم التقنية ويجروا بحوثا عن () من أجل الاستعانة بهم على صياغة البرامج ووضع استراتيجيات ومناهج التقييم.

و يجب أيضا أن يتم دعم هذه النشاطات وتنفيذها بالتعاون مع المجتمع المدني الذي يكون بذلك المحور على طول العملية، أي من مرحلة تصوّر النشاطات وصياغتها إلى مرحلة التنفيذ.

و يجب على المجتمع المدني أن يوفر خدمات متنوّعة من أجل تلبية حاجيات المواطنين: فهو ينقل انشغالاتهم إلى السلطات العمومية ويتابع تنفيذ النشاطات والسياسات والبرامج وهو بمثابة جرس الإنذار وحامي القيم والمجدد لها ويساهم في الوقت نفسه في إرساء شفافية ومسؤولية أكبر في الإدارة.

و من أجل ضمان التناسق في العمل والوصول إلى تنمية أفضل للقطاع، يجب أن تتخذ منظمات المجتمع المدني من هذه السياسة الثقافية إطارًا موجّهًا لنشاطاتها ومشاريعها وبرامجها ومبادراتها. وبإمكانها اعتماد ممارسات الحكم الرشيد والشفافية ذاتها التي تسعى هذه السياسة إلى إرسائها وتثبيتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكد من أن كل منظمات المجتمع المدني تحترم إجراءات المحاسبة المنصوص عليها في القانون وفي قواعد الخزانة المتعلقة بالمالية والتمويل.

و يمكن للمجتمع المدني، ضمن هذا الإطار نفسه، أن يستخدم شبكة البحث والدعم الواسعة التي تقدمها المنظمات الدولية من أجل دعم عملية البحث عن المعلومات وجمعها على صعيد وطني ومراقبة وتقييم تنفيذ هذه السياسة الثقافية وخلق المنتديات الملائمة لتبادل الخبرات والممارسات وأخيرا من أجل تشجيع شركاء التنمية من المغرب الكبير وإفريقيا والعالم العربي والدول الأعضاء والقطاع الخاص على الاستثمار في تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية.

الفصل الرابع: الفنان

اعترافًا منها بالدور المحوري الذي يؤدّيه الفن في حياة الفرد والمجتمع وفي تقدمهما، ووعيًا منها بأهمية الفنان باعتباره عاملا مركزيا في كل إبداع فني، فإن هذه السياسة الثقافية:

- تعمل على تعريف وإيجاد وضع للفنان يكون أقدر على حماية حقوقه ومصالحه الاجتماعية والاقتصادية ويضع في حسبانه الخصوصيات المرتبطة بالتخصصات الفنية. وفي هذا الإطار، فإنه من الضروري إشراك الفنانين وكل الفاعلين في القطاع الثقافي في كل مراحل عملية صياغة السياسة الثقافية، أي من الإعداد والتحضير إلى التنفيذ. وتتمثل الإجراءات المتّخذة خصوصا في سن التشريعات والتنظيمات الملائمة.

- تشجّع كل نشاط يهدف إلى تثمين مساهمة الفنانين في التنمية الثقافية خصوصا عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية والتعليم وعن طريق ملء أوقات الفراغ بنشاطات ثقافية.

- تدافع عن الفنانين وتساعدهم وتحمي حريتهم في الإبداع. ومن أجل هذا ستتخذ كل الخطوات المناسبة لدفع الإبداع الفني وتشجيع المواهب للمضي قدما، خصوصا عن طريق اعتماد الإجراءات التي من شأنها أن تضمن حرية الفنان.

- تزيد من مشاركة الفنان في اتخاذ القرارات المتعلقة بنوعية الحياة أو بأية مسألة أخرى مرتبطة بمجال الثقافة والفن.

- تضمن للفنانين، من خلال التدابير التشريعية والتنظيمية الملائمة، الحرية والحق في تأسيس المنظمات النقابية والمهنية التي يختارونها وكذا الحق في الانتساب إلى هذه المنظمات إن شاءوا، والعمل على أن تُمكّن المنظمات الممثلة للفنانين من المشاركة في صياغة السياسات الثقافية وسياسات التوظيف، بما في ذلك التكوين المهني للفنانين، ومن المشاركة أيضا في تحديد ظروف عمل الفنانين.

- تعمل على إيجاد تنسيق وثيق في سياسات الدولة فيما يتعلّق بالتعليم والتوظيف من أجل اتخاذ الخطوات الضرورية لرسم سياسة لمساعدة الفنانين ودعمهم ماديا ومعنويا. ولذلك يجب على التعليم أن يولي أهمية بالغة لمنح الحس الفني المكانة التي يستحقها من أجل تكوين جمهور قادر على تذوق إبداعات الفنانين، من غير

مساس بالحقوق التي يجب أن يعترف لهم بها بموجب التشريعات المتعلقة بحقوق المؤلف بما في ذلك حق التتبع عندما لا تشمله هذه التشريعات وكذا الحقوق المجاورة. ينبغي أن يستفيد الفنانون من ظروف عادلة ويجب أن تحاط مهنتهم بكل الاحترام والتقدير اللذين تستحقهما. وينبغي أن تسمح ظروف العمل والتوظيف لمن يرغب من الفنانين بأن يكرسوا أنفسهم للفن بشكل كلي.

~ تضمن حرية التعبير والتواصل وتحرص على أن يتمتع الفنانون، بشكل لا لبس فيه، بالحماية المنصوص عليها في هذا الشأن في التشريعات المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

الفصل الخامس:
التخصصات الفنية والثقافية

تهدف هذه السياسة الثقافية إلى تطوير ودعم وتشجيع مختلف الممارسات والأشكال الفنية والثقافية التي تشمل خصوصا فروع العروض الحية والفنون التشكيلية والكتاب والأدب.

1-5 العروض الحية والفنون التشكيلية:

سعيًا منها إلى تطوير ودعم وتشجيع أشكال الفن وممارساته المختلفة فإن هذه السياسة الثقافية:

- تشجّع ظهور مواهب جديدة وكذا نشاطات الفنانين الهواة من خلال خلق فضاءات للإبداع ودعم الفنانين والفرق الفنية وإطلاق مشاريع ثقافية على المستويين المحلي والجهوي الوطني.

- تضع موازين ومعايير واضحة للمشاريع الثقافية الفنية، تقوم على مبدأي العدل والشفافية. وتوضع هذه المعايير بمشاركة كل القطاعات الثقافية.

- تدعم الجمعيات الثقافية والفنية وتأخذ بيدها. ويمكن أن يتجسّد هذا الدعم في شكل إعانة مادية و/أو تقنية.

- تحثّ على سن وإقرار قانون يحمي الممارسة الثقافية والتخصصات الفنية والإبداعية في البلاد من السرقة والاستغلال التجاري غير الشرعي ومن التدمير.

- تُشجع حركية الفنانين والفرق الفنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وتعمل على تسهيل انتقال الأعمال الفنية والأفكار.

- تطوّر البحث العلمي حول مختلف القطاعات والممارسات الثقافية في الجزائر، عن طريق دعم النشر وتنظيم اللقاءات (الورشات والمنتديات والدورات التكوينية...الخ) وإيجاد معابر بين الوسط الجامعي والوسط الفني والثقافي.

- تُسهّل وصول المواطنين للأعمال والفضاءات الفنية وتعمل على توسيع قاعدة الجمهور. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خلق ودعم فضاءات فنية جواريّة وعن طريق تنمية نشاطات الوساطة الثقافية.

2-5 الكتاب والأدب:

سعيًا منها إلى تشجيع الكتاب والقراءة، تعمل هذه السياسة الثقافية على:

- الأخذ بيد الفاعلين في مجال صناعة الكتاب (الكتاب والناشرون والمكتبيين المستقلين، إلخ.) ويتم ذلك خصوصا عبر تقديم إعانات مادية و/أو تقنية وتخصيص منح للكتابة و/أو منح لحركية الأشخاص، كذلك عبر تنظيم إقامات وورشات للكتابة...الخ.

- تثمين العمل الأدبي ويمكن أن يتجسّد ذلك عن طريق استحداث جوائز أدبية وتنظيم مسابقات للكتابة...الخ.

- تيسير اللقاء مع الجمهور بمختلف شرائحه، عن طريق إعداد وتنظيم عمليات الوساطة والعمل على تعزيز التعاون مع سياسات أخرى (الثقافة، الشبيبة والرياضة، السياحة، التعليم العالي...الخ).

- زيادة النشاطات الجوارية من خلال تطوير مراكز القراءة والمكتبات البلدية ومن خلال استحداث مناسبات تكرس للكتاب وللقراءة (معارض واحتفالات الكتاب، ورشات الكتابة و/أو القراءة، ندوات مع الكتاب، مسابقات...الخ)

- توطيد العلاقات بين قطاع التربية وقطاع الثقافة ضمانا للتوظيف الكامل للأدب في السياسات التربوية وذلك من أجل تطوير الكفاءات الشفهية والكتابية وكفاءات القراءة والفهم وكذا الحس النقدي.

- إضافة برامج مكرسة للأدب والكتابة والقراءة بكل اللغات إلى وسائل البث (الإذاعة والتلفزيون) ووسائل الإعلام الأخرى بمختلف أشكالها.

3-5 التربية:

نظرا لأهمية التربية في التنمية الثقافية والفنية، تشدد هذه السياسة على وجوب:

- دعم التربية الفنية والثقافية عبر التربية الرسمية في المدارس الابتدائية والإكمالية والثانويات والجامعات.

- تشجيع المؤسسات التربوية على تدريس مناهج قراءة وتفسير الفنون وخلق الفرص ليتمكن الشباب والكهول من المشاركة في مختلف أشكال الفنون على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

- تطوير التربية الفنية وتشجيعها لكل الأعمار. ويجب أن يتم هذا بالتعاون والمشاركة مع هيئات وسلطات أخرى (التربية الوطنية، الشبيبة والرياضة، التعليم العالي، السياحة...الخ).

- دعم التربية الفنية غير الرسمية وتنميتها وذلك عن طريق تشجيع الفضاءات والنشاطات الجوارية (دور الثقافة ودور الشباب ومراكز التسلية...الخ).

- دعم إنشاء المعاهد ومراكز المعلومات من أجل المساعدة على تطوير المواهب الفنية والإبداعية.

- تطوير برامج وخطط تلائم مختلف التخصصات الفنية والإبداعية وذلك فيما يخص الإدارة والتنظيم والاتصال والتمويل.

- تنمية الكفاءات داخل المؤسسات الموجودة من أجل استغلالها في تطبيق البرامج والخطط، وبخاصة عن طريق تدريب المؤطّرين والمربّيين، من المستوى التحضيري إلى المدرسي إلى المستوى الجامعي.

- دعم الجمعيات التي تعمل على تنمية و/أو تشجيع قطاع الثقافة والفن وتساهم في تحسين ظروف الفنانين.

- تحفيز وتأمين الإنتاج والبحث والتوثيق والتطوير لكل التخصصات والأشكال الثقافية والفنية.

- ضمان تنمية الكفاءات وكذا انتقال المعرفة والمهارات بالطرق الرسمية عبر المؤسسات وكذا بالطرق غير الرسمية عن طريق التربصات والورشات واللقاءات العامة والدورات التدريبية...الخ. ويجب أن يشمل ذلك الأشكال التقليدية لفنون التمثيل وكذا الأشكال العصرية للرقص والمسرح والموسيقى.

الفصل السادس:
الهويّة والتنوّع الثقافي

إشارةً إلى أهمية التنوع الثقافي واللغوي في الجزائر، تساهم هذه السياسة الثقافية في ترقية وتثمين كل عنصر ثقافي يعمل على التعريف بالهويّة الوطنية بكل عناصرها. إن التنوّع الثقافي يجب أن يعاش كعامل جمع بين مختلف الفئات المكوّنة للمجتمع الجزائري. ضمن هذه النظرة تسعى هذه السياسة الثقافية من أجل تحسين الوحدة في ظل التنوع.

1-6 التنوّع الثقافي:

معرفة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وتحسين تنوّع التعابير الثقافية والوعي بقيمتها على المستويين المحلي والوطني، فان البادرة الثقافية موجّهة من أجل:

- تقييم وترقية مختلف أشكال التعبير الثقافي في الجزائر. هذا الأخير يمكن أن يترجم بعمل توعوي وإعلامي موجّه إلى مختلف الفئات وذلك عن طريق وسائل الإعلام، ودعم وتعميم البحث العلمي المتعلّق بالموضوع، وتنظيم التظاهرات أو/و المنافسات الخاصة به.

- خلق الظروف السانحة لتطوير المفاهيم التقليدية والحفاظ عليها، والذي يمكن أن يُترجم بصورة أخرى بإجراءات الدعم للمجال الحرفيّ، وأيضا بفسح المجال للتكوين المختص من أجل ضمان ديمومة وتوريث المهن والمعارف والمهارات المهددة بالزوال.

- إنشاء خريطة وطنية تتضمن كل التحديثات الخاصة بمختلف التعابير الثقافية في الجزائر.

- ضمان حق ووسائل التعبير والاتصال، وكذلك إمكانية اختيار الأفراد لتعبيراتهم الثقافية.

- ترقية الممارسات الثقافية المحلية، والمعارف التقليدية كإرث وطني ومصدر ثروة.

- المبادلات الثقافية بين مختلف ولايات الوطن على مدار السنة وفي أنحاء القطر الوطني.

- تسهيل وتدعيم إحياء المناسبات، والمهرجانات، والاحتفالات المحلية والوطنية، والتي تسلط الضوء على التنوّع الثقافي في الجزائر.

- تدعيم الجمعيات التي تعمل على الحفاظ على مختلف أشكال التعبير الثقافي في الجزائر، وتطويرها وإيصالها.

وإذ نؤكد من جديد أن التعليم هو عامل أساسي في حماية وتعزيز تنوّع أشكال التعبير الثقافي، تسعى هذه السياسة الثقافية أيضا إلى جعل المنظومة التربوية قادرة على:

- رفع مستوى الوعي للقيم الإيجابية المرتبطة بالتعددية والتنوّع في مجتمعنا، و - تحقيقًا لهذه الغاية - تحسين البرامج المدرسية وتدريب المعلمين.

- ضم في العملية التعليمية مناهج بيداغوجية تقليدية للحفاظ على/تحسين الأساليب المناسبة ثقافيا للاتصال ونقل المعرفة.

2-6 التنوّع اللغوي:

وإذ نشير إلى أن التنوّع اللغوي هو عنصر أساسي من التنوّع الثقافي، فمن المهم أن يُشجّع عن طريق حماية وتعزيز اللغات المختلفة المستعملة داخل المجتمع الجزائري. لهذا الغرض، تهدف هذه السياسة الثقافية إلى:

- دعم تدوين اللغات المحلية عن طريق إنشاء نظام كتابة أبجدية وتحديد قواعد النحو، والمعاجم، والكتب المدرسية، وما إلى ذلك.

- تحفيز تعليم واستخدام اللغات الوطنية.

- ضمان استعمال هذه اللغات وتدريسها في المؤسسات التعليمية وغيرها.

- تشجيع الكُتّاب للكتابة بلغتهم الأم أيًا كانت، ودعم نشر هذه الأعمال.

- تنظيم فعاليات ثقافية (مهرجانات، ندوات، ورش عمل، إلخ)، على مختلف المستويات (الوطنية، والمحلية، والإقليمية) تسعى لتعزيز التنوّع اللغوي.

- دعم البحوث حول مواضيع تتعلق بالتنوّع اللغوي، بما في ذلك تشجيع البحث العلمي، عن طريق تنظيم فعاليات علمية.

- المساهمة في رسم خريطة مبيّنه للممارسات اللغوية عبر جميع أنحاء الوطن والحرص على الجمع المنتظم للبيانات النوعية حول هذا الموضوع.

- توعية المجتمع على أهمية التنوّع اللغوي في الجزائر.

- تطوير مختلفة اللغات والممارسات اللغوية، لا سيّما من خلال وسائل الإعلام، والمؤسسات، والاتصالات، الخ.، ومن خلال نشر كتب كذلك.

3-6 الحوار بين الثقافات:

نشير إلى أهمية تمويل الحوار بين الثقافات من أجل تثمين قيم المساواة، والكرامة، والاتحاد، الأمر الذي يمنع الحساسيات ويخلق التآزر بين المجموعات المكوّنة للمجتمع، كما يحول دون عزل إحداها أو بعضها ثقافيا. هذه السياسة تهدف إلى:

- تمويل الحوار بين الثقافات كأداة مساعدة للمواطنين في تحصيل المعارف والمهارات التي تمكّنهم من التعاطي مع المحيط المفتوح والمعقّد.

- توفير تكوينات مساعدة لثقافة الحوار وتطوير التواصل والاستماع الإيجابي، وتشجيع الانفتاح على آراء الغير.

- توفير برامج تحسيسية، والتعاون مع وسائل الإعلام من أجل رفع وعي المواطنين بأهمية تطوير المواطنة الإيجابية التي تمكّنه مع الانفتاح على العالم واحترام التنوع الثقافي، والانصهار في القيم الجماعية.

- ضمان التبادل الثقافي على المستويات المحلية، الوطنية والدولية بشكل فعال ومتوازن عبر العالم، مع تفضيل الاحترام بين الثقافي وثقافة السلم.

- تنظيم نشاطات ثقافية، واستعمال الوسائط الثقافية كالسينما، الموسيقى، الأدب والمسرح من أجل ترويج وتشجيع التقارب بين المجتمعات الثقافية المختلفة.

4-6 المساواة بين الجنسين:

نلاحظ الدور المهم الذي يلعبه الفعل الثقافي في الحد من التنميط الجنسي ودعم المساواة بين الجنسين، لهذا تدعم هذه السياسة الثقافية كل المبادرات التي تتخذ من طرف الصناعات الثقافية في هذا الإطار وهذا عبر:

- تقوية المشاركات الفعالة والواضحة للمرأة في الصناعات الثقافية والإبداعية.

- تحقيق توازن فيما يخص التعاون بين الرجل والمرأة من أجل السماح لخلق إبداع ثري وتنوّع في الأفكار.

- دعم الإجراءات المساعدة للإبداع النّسويّ في قطاع الصناعة الثقافية بطريقة تسمح بالتعريف بشكل أفضل بالنساء المبدعات في مختلف الصناعات الثقافية بما يشمل السينما، الموسيقى، المسرح، الفنون، النشر، التصميم... الخ.

- تقديم الدعم المادي والمعنوي والاعتراف للتنظيمات النّسويّة في مجال الصناعات الثقافية بما يؤدّي إلى محاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة في المجال الثقافي.

- إلغاء كل أشكال التمييز التي تعوق حصول المرأة على التكوين وخوض حياة مهنية في مجال الصناعات الثقافية، وتشجيعها على تطوير عرض المنتوجات الثقافية النسوية.

- تسهيل وصول النساء مديرات المؤسسات إلى دعم برامج المقاولات، والقروض وكل الخدمات البنكية من أجل إبراز مواهبهن الإبداعية والمشاركة في الإنتاج.

- توفير حراك يثمّن المشاركة النسوية في المجال الثقافي والفني.

5-6 المجموعات الهشّة:

هذه السياسة تهدف إلى تقوية الصناعات الثقافيّة وتحسين إتاحة الثقافة للمواطن، إنها تنحو إذن إلى خلق مناصب الشغل وتخفيض مستوى الفقر من خلال برامج وسياسات تنمية الصناعات الثقافيّة والإبداعيّة، وتخفيض عدم المساواة وتعزيز حقوق الإنسان بدعم المجموعات الهشّة من الفنانين ومن المبدعين القاصرين أو المرضى، تماما كاللاجئين أو أفراد الكيانات الفقيرة.

بهدف دعم المساواة في الفرص والمشاركة للمجموعات الهشّة، تهدف هذه السياسة الثقافيّة إلى:

- منح عناية فائقة للمجموعات الهشّة وضمان التكفّل الفعّال بأوضاعها بتبنّي التدابير اللازمة.
- تعزيز وصول أفضل ومشاركة أكثر توسّعا للمجموعات الهشّة أو التي في حالة فقر وتملك طاقة إبداعيّة في تنمية وتفعيل المسارات.
- تعزيز ثقافة التنمية المستدامة لدى المجموعات الهشّة لا سيّما في المناطق الريفيّة والشبة حضريّة، وبالضواحي.
- إدراج برامج تستهدف المجموعات الهشّة من الفنانين والمبدعين في النظام التعليمي.
- دعم من يشتغلون منهم في المنظّمات الفنيّة والثقافيّة بالتكوين وبالتجارب الميدانيّة، مثل التربصات، الخ.
- تيسير انخراط ومشاركة الفنانين والمبدعين الهشّين.
- تأسيس شركات تعاونيّة ومراكز مبدعة اقتصاديّا فعّالة لصالح الفنانين والمبدعين الهشّين.
- ضمان تمثيل أفضل للمجموعات المنخفضة التمثيل في مختلف المؤسسات الثقافيّة، العامّة والخاصّة، كذلك بالمثل في الفعل الثقافي.
- تقوية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني لإنجاز وتفعيل الأهداف المسطّرة والتدابير الموصى بها في التنمية الخاصّة بالمجموعات الهشّة.

الفصل السابع: التراث

تمتلك الجزائر تراثا ثقافيا وطبيعيا شديد الثراء والتنوّع لكن هذا التراث اليوم في خطر شديد. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة من بينها آثار التعرية الطبيعية إضافة إلى العوامل المرتبطة بالعولمة التي خلقت آليات مدمرة كالتنمية الحضرية والعقارية التي لا تحترم التراث.

إن هذه السياسة الثقافية، إذ تعتبر أن تدهور أو زوال أي شكل من أشكال التراث الثقافي والطبيعي هو إفقار يضر بتراث شعوب العالم كلها وإذ تعترف بضرورة ضمان تطوير كل أشكال التراث وحمايتها وتعريفها والحفاظ عليها وتنميتها ونقلها للأجيال القادمة، تهدف إلى:

- اتخاذ الإجراءات القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية الضرورية لتحديد هذا التراث وحمايته والحفاظ عليه وتنميته وتنشيطه.

- رسم خارطة للتراث الوطني توضح توزيع المواقع التراثية التاريخية والثقافية والطبيعية.

- الحفاظ على المواقع التراثية التاريخية والطبيعية في البلاد وتثمينها وصيانتها.

- تطوير الدراسات والبحوث العلمية والتقنية وتحسين منهاج التدخل بشكل يسمح للدولة بمواجهة الأخطار التي تتهدد تراثها الثقافي أو الطبيعي.

- اعتماد إطار تشريعي يحمي التراث المادي من السرقة والتجارة غير المشروعة والمبادلات غير القانونية والتهريب أو أي شكل من أشكال التجارة غير القانونية.

- توظيف مهندسين في مجالات الهندسة المعمارية والمدنية والعمران من أجل إدماج الأفكار والجماليات والتقاليد في تصوّر المساكن والمنشآت العامة والمباني ومن أجل إظهار تراث الجزائر الفريد فيما يخص الهندسة المعمارية المعاصرة وفي تخطيط المدن.

- تنظيم ودعم المهرجانات والمناسبات والملتقيات والدراسات التي تثمّن وتحمي كافة أشكال التعبير الثقافي والتراثي والشعبي في الجزائر.

- إيجاد مؤسسات لتوثيق التراث الثقافي غير المادي وإجراء جرد عام وتدوين وتسجيل موضوعاتي لأشكال التعبير الثقافي والتقليدي والشعبي.

- وضع وتنفيذ برامج الدعم المادي والتقني التي تساعد على المحافظة على منابت الأجناس الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض، ودعم المحافظة على المحميات الطبيعية ومراقبتها.

- إدماج التعليم الثقافي والتراثي في البرامج الدراسية من أجل ضمان إحساس الشباب بروح مسؤولية بشكل أكبر من ناحية تثمين التراث وبالحفاظ عليه.

- تشجيع إقامة أو تنمية مراكز وطنية أو جهوية تهتم بالتكوين في مجال حماية التراث الثقافي والطبيعي والحفاظ عليه وتنميته، وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال.

- تشجيع إنتاج ونشر الكتيبات والآثار الأدبية والنشرات الإذاعية أو المتلفزة والأفلام باللغات الوطنية، في إطار المشاركة والدعم الشعبي.

الفصل الثامن:
الصناعات الثقافية والإبداعية

1-8 تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية وتطويرها:

على الرغم من أن الجزائر تمتلك مواهب في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية وإمكانات كبيرة في مختلف القطاعات المرتبطة بهذه الصناعة (السينما والسمعي البصري، صناعة الأسطوانات، قطاع النشر والكتاب، التلفزيون ووسائل البث...الخ.) لا يزال عليها بذل جهود كبيرة لتنمية هذه المواهب والإمكانات. وتسعى هذه السياسة الثقافية بشكل رئيس إلى إحياء هذا القطاع عن طريق إيجاد طيف واسع من المنتجات والخدمات الإبداعية والثقافية، وخلق مناصب شغل تكون جالبة للمداخيل وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وما ستستفيده الجزائر مما سبق، علاوة على وجود صناعة جديدة نامية وحيوية تشجّع التنمية، هو تطوير تراثها وثقافتها والحفاظ عليهما عن طريق التسويق الملائم لهما.

تهدف هذه السياسة الثقافية إذا إلى:

- خلق وتدعيم إمكانيات صناعة المنتجات الثقافية.
- رد الاعتبار للمؤسسات الثقافية مثل المكتبات والمسارح ودور السينما والبنى التحتية والمنشآت العامة المخصصة للإعلام وتنمية المؤهلات الطبيعية.
- إطلاق عمليات وساطة وتوسيع للجمهور.
- تطوير الشبكات الوطنية لنشر وتوزيع المنتجات الثقافية الجهوية، ويمكن أن يتجسّد ذلك في دعم وسائل التوزيع والنشر مثل دور السينما ودور النشر والمكتبات المستقلة...الخ.
- تسهيل وصول النشاطات والسلع والخدمات الثقافية بشكل أكبر إلى السوق العالمية وإلى شبكات التوزيع الدولية.
- تسهيل ظهور أسواق محلية وجهوية قابلة للاستمرار وذلك باتخاذ الإجراءات التشريعية الضرورية.

- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل الوصول إلى النشاطات والسلع والخدمات الثقافية في الوطن.

- دعم العمل الإبداعي وتسهيل المبادرات الرامية إلى خلق تعاونيات محلية ودولية في مجال صناعة الثقافة.

- تسهيل وتشجيع انتقال التكنولوجيا والمعارف والمهارات وخصوصا في مجال الصناعات والمؤسسات الثقافية والإبداعية.

- تنمية كفاءات القطاعين العام والخاص في مجال صناعة الثقافة عن طريق تزويدهما بالمعلومات والتجارب والخبرات وعن طريق تدريب الموارد البشرية على استراتيجيات المشاريع وإدارتها وتنفيذها وعلى تطوير أشكال التعبير الثقافي ونشرها وعلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وعلى استخدام التقنيات الحديثة وعلى امتلاك مهارات الإنتاج الإداري والتقني والمهارات التقليدية والحديثة وعلى تطوير الكفاءات ونقلها وعلى المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها.

- اعتماد المعايير الدولية وخلق آليات جديدة ومناخ ملائم لتنمية الاستثمار في مجال الصناعات الإبداعية في الجزائر.

- تشجيع العلاقات بين المؤسسات العامة والخاصة من أجل خلق وظائف وإنتاج سلع وخدمات في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية.

- تهيئة إطار قانوني وإطار مراقبة وخلق مناخ يشجع على الاستثمار وذلك عن طريق اعتماد السياسات الملائمة، من أجل اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع أصحاب المؤسسات على استثمار أموالهم في قطاع الثقافة والإبداع مع حماية حقوق المؤلفين والتراث الوطني.

- وضع نظام تجاري عادل يشجّع ويدعم الصناعات الثقافية والإبداعية والمبدعين والمنتجين والموزعين.

- اعتماد رسوم جمركية وإعفاءات ضريبية تشجّع الحفاظ على الصناعات الثقافية والإبداعية ونموّها.

- تخصيص منح لتصدير المنتجات والخدمات المرتبطة بالصناعات الثقافية والإبداعية وكذلك لتسويقها وتنميتها.

- تأسيس وكالة وطنية لتنمية الصناعة الثقافية والإبداعية من أجل دعم هذه الصناعة وضمان تنميتها وبقائها على المدى القصير والطويل. وتكون المهام الرئيسة لهذه الوكالة هي: ضمان مراقبة حالة القطاع المالية (البحث عن مصادر التمويل والدعم، تحديد حاجيات القطاع...الخ.) ودعم المبادرات العامة و/أو الخاصة التي تعمل على تنمية القطاع وتحديد المشاكل واقتراح حلول لها وتنمية البحث حول الموضوعات ذات الصلة بالصناعات الثقافية والقيام بدور الوسيط بين الفاعلين في القطاع (و خصوصا بين الفضاء العام والخاص).

- دعم عمل الفنانين وتشجيع استهلاك الممارسات والخدمات التراثية عن طريق تحسين البنى التحتية من أجل تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية.

- تحديث التقنيات والوسائل التي تستخدمها هذه الصناعات والمناهج والبنى المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات الثقافية وفي نشرها، من أجل رفع كمية هذه السلع والخدمات وتحسين نوعيتها.

- تحسين ومراقبة نوعية السلع والخدمات الثقافية مع رفع كميتها.

- اعتماد الآليات وتوفير الوسائل من أجل معايرة السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها على المستوى الجماهيري.

2-8 نظام الملكية الفكرية: الحقوق المجاورة

ضمانا لتنمية القطاع، لا بد من إقرار التشريعات الملائمة واتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية للسلع والخدمات الثقافية والإبداعية. ويجب أن تحمي هذه التشريعات الإبداعات الفنية وأصحابها عن طريق منظمات تهتم بالملكية الفكرية، الوطنية والدولية.

تسعى هذه السياسة الثقافية إذا إلى:

- تشجيع ودعم إنشاء جمعيات ومجتمعات الكتاب والمبدعين في كل قطاع عبر تراب الوطن.

- إنشاء مؤسسات تحصيل حقوق التأليف ودعم جهودها الرامية إلى مراقبة وإدارة هذه الحقوق، من حيث أن هذه المؤسسات تتواجد على مفترق الطرق بين الأنظمة القانونية والمالية.

- زيادة الموارد المالية والبشرية اللازمة لمواجهة خطر القرصنة على الحدود.

- دعم إنشاء قطاع يعنى بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة داخل المنظمات الجهوية للملكية الصناعية في إفريقيا مثل منظمة آريبو المتمركزة في هاراري والآليسكو في شمال إفريقيا ومنظمات أخرى يتم خلقها.

- التعاون مع المنظمة الجهوية للملكية الفكرية المتمركزة في ياوندي ودعمها وتعزيزها.

- توقيع اتفاقيات ثنائية من أجل الحد من القرصنة.

- تطوير برامج معلوماتية من أجل معالجة المسائل المتعلّقة بحقوق المؤلف وتطوير وتنمية شبكة كثيفة من المنظمات الحكومية والخاصة التي تشجّع الإبداع الفني وتحميه.

- إدماج المسائل المتعلقة بالتجارة الالكترونية في الاهتمامات التقليدية لحقوق المؤلف والحماية.

- وضع استراتيجيات من أجل مكافحة القرصنة وإعادة الإصدار غير القانونية وعلى الخصوص التكنولوجيات الحديثة وأثرها في هذا المجال.

- الحثّ على إقرار اتفاقيات دولية بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وسنّ تشريعات وإجراءات مناسبة تتماشى وواقع القطاع في الجزائر.

- ضمان وجود التعاون مع الدول المجاورة

- إقرار قوانين واضحة لحقوق المؤلف وتدعيم كل القوانين التي تعنى بحق استغلال العمل الفكري وكذلك حقوق الفنانين الإنسانية.

- إطلاق حملات تحسيسية حول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة للفنانين والوكلاء ومديري الاستوديوهات والمستهلكين ووكالات التنفيذ.

- تدعيم تبادل التجارب والخبرات في مجال حقوق المؤلف بالتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات غير الحكومية...الخ. ويمكن أن يتجسد ذلك في خلق شبكات مهنية مختصة وتنظيم الندوات والورشات و والدورات التكوينية...الخ.

الفصل التاسع: توسيع الجمهور

اقتناعا منها بأن المواطن هو المعني الطبيعي بكل فعل ثقافي في الجزائر، تسعى هذه السياسة الثقافية إلى تحسين وصول الجماهير إلى مختلف أشكال التعبير الثقافي والفني ومشاركتهم فيها. وفي هذا الإطار، تعمل هذه السياسة على:

- إطلاق ودعم برامج الوساطة الثقافية لفائدة الجماهير على اختلاف أنواعها.

- إطلاق وتشجيع ودعم النشاطات الجوارية من خلال إطلاق مشاريع و/أو برامج ثقافية وفنية على المستوى المحلي.

- إطلاق نشاطات ومشاريع تشارك فيها عدة وزارات من أجل مشاركة متنامية ودائمة لجماهير متنوعة، وخصوصا تلك التي تدعى بالجماهير "الممنوعة"، في الحياة الثقافية والفنية ومن أجل تطوير برامج ومشاريع ثقافية في الفضاءات المفتوحة. ويمكن أن يتجسد ذلك في إطلاق برامج من قبيل "الثقافة والجامعة"، "الثقافة والشباب"، "الثقافة والمستشفيات"، الثقافة والسجون"، "الثقافة والإعاقة"...الخ.

- تشجيع مشاركة الشباب والأكبر منهم سنا في النشاطات الفنية والثقافية واهتمامهم بها، وذلك من خلال منظومة للتربية الفنية والثقافية.

- استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل المساهمة في تثمين الفعل الثقافي وتعميمه ودفعه قدما.

- نسج روابط متينة ودائمة مع القنوات التلفزيونية والإذاعات والصحف الوطنية من أجل ضمان نشر أوسع للمعلومة الثقافية والفنية.

- دعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والفرق الفنية التي تؤدي عمل الوساطة والتحسيس الفنيين والثقافيين مع الجماهير.

- ضمان ذيوع أكبر للمعلومات المتعلّقة بالفعل الثقافي على المستوى المحلي والجهوي والوطني، وخصوصا عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والشبكات...الخ.

- دعم وتشجيع مشاركة المواطن في إطلاق البرامج والنشاطات الثقافية والفنية من خلال تنظيم الملتقيات والمشاورات والورشات والأبواب المفتوحة وأرضيات التبادل...الخ.

- ضمان الشفافية في تسيير وتقييم كل برامج ومؤسسات الفنون والثقافة. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون تقارير المؤسسات الفنية والثقافية وموازناتها في متناول يد المواطنين.

- ضمان تكوين محترفي الثقافة ومن بينهم الوسطاء الثقافيون. وفي هذا الصدد يجب أن تسطر دورات تدريبية رسمية وغير رسمية.

- إطلاق مشاريع بحث بالتعاون مع الجامعات لدراسة الممارسات الثقافية للمواطنين وذلك من أجل المساهمة في رسم استراتيجيات لتوسيع الجماهير.

- ضمان توزيع عادل للفعل الثقافي والفني على كامل التراب الوطني.

الفصل العاشر:
الدعم والتمويل

من أجل تحقيق الأهداف المحددة هنا، تلتزم هذه السياسة بما يلي:

- توفير الاعتماد المالي الضروري لضمان تنمية قطاع الثقافة والفنون. وفي هذا الصدد يجب أن يخصص ما لا يقل عن 1% من ميزانية الدولة للثقافة.

- رسم سياسة وطنية للتمويل بالتشاور مع الوزارات الأخرى والسلطات ذات الاختصاص على المستوى الجهوي وبالتعاون مع المجتمع المدني.

- زيادة تبادلية الموارد بين المؤسسات الثقافية والفنية.

- دعم الاقتصاديات الإبداعية الهشّة ورسم استراتيجيات لتنميتها.

- تمويل النشاطات الثقافية والفنية المستقلة التي تبادر إليها الجمعيات الثقافية والفنية. وفي هذا الصدد، يجب أن يخصص ما لا يقل عن ثلث 3/1 ميزانية الثقافة للمجتمع المدني الناشط في مجال الفنون والثقافة.

- وضع معايير اختيار واضحة وتنصيب لجان مستقلة تنظر في المشاريع المقترحة وضمان شفافية كاملة على طول عملية الاختيار.

- تطوير التعاون بين الوزارات من أجل إيجاد الاعتمادات المالية والوسائل والبرامج الإضافية للنشاطات الثقافية والفنية.

- إجراء دراسات حول اقتصاد قطاع الفن والثقافة من أجل الوصول إلى فهم أفضل لآلياته والمساهمة في تنميته.

- دراسة وتنفيذ برامج من قبيل البرنامج الذي يتطلب تحديد نسبة مئوية على المصاريف المخصصة للبنايات العمومية والخاصة الكبرى من أجل إدماج الأعمال الفنية في تصور المنشئة أو متعة الجمهور.

- تنويع مصادر التمويل من خلال البحث المستمر عن أفضل الممارسات العمومية والخاصة وعن مانحين وطنيين ودوليين وعن تمويل للصناعات الإبداعية.

- تشجيع المؤسسات الثقافية والفنية على تمويل نفسها بنفسها من خلال ما تحصّله من بيع التذاكر والرعاية من قبل الأفراد والمؤسسات...الخ وتدريب مسؤولي هذه المؤسسات على تقنيات التسويق الثقافي.

- تشجيع الدعم والرعاية الثقافيين وكذا مساهمة القطاع الخاص من خلال إقرار التشريعات المناسبة ووضع برامج للإعلام والتحسيس تكون موجّهة للمؤسسات.

- إجراء دراسات عن الصناعات الإبداعية وعن مختلف قطاعات الفن والثقافة وخصوصا من وجهة نظر تأثير هذه الصناعات على الاقتصاد وعلى التنمية المحلية. وفي هذا الصدد سيتم إنشاء المؤسسة الوطنية للصناعات الثقافية.

- الوصول إلى اتفاقيات تعاون بين الممولين والمانحين العموميين والخواص من أجل زيادة المساعدات، بما في ذلك التقنية منها، الرامية لتحفيز الإبداع ودعمه.

- دراسة كل أشكال الإعانة المالية مثل القروض منخفضة الفائدة والمنح وآليات التمويل الأخرى.

- وضع تشريعات مناسبة للإعفاء الضريبي بخصوص حالات الهبات الفنية والتراثية الموجّهة للجمهور.

- وضع أنظمة لتخفيض الضرائب عندما تقدّم القطاعات العمومية والخاصة هبات للفنون والثقافة والتراث.

- منح الاستقلال لمديريات الثقافة وللهيئات الثقافية اللامركزية الأخرى في ما يخص تسيير مواردها المالية.

- إنشاء صندوق وطني للثقافة يسمح بتعزيز رؤوس أموال واستثمارات المؤسسات الثقافية الربحية المعنية بإبداع وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات الثقافية وذلك للمساهمة في تطورها ونموها وزيادة مردوديّتها.

الفصل الحادي عشر:
السياحة الثقافية

تمثّل الثقافة عامل تنمية مهم، ذي تبعات اقتصادية، ومعزز للهويّة، لذلك فإنه من المهم أن ندعم ونشجّع سياحة تتمحور حول الاكتشافات الثقافية، وذلك بالتركيز على الهويّة وعلى خصوصيات البلد. وسعيا منها لرفع قيمتها كوجهة سياحية ثقافية ولضمان مشاركة السيّاح في العمليات الثقافية التي يعرفون من خلالها تاريخ الجزائر وتراثها وطرق العيش فيها وهويّتها الثقافية الفريدة، تهدف سياسة الجزائر الثقافية إلى:

- تصوّر ووضع برامج من أجل حماية وصيانة المنتجات الثقافية والأوجه غير المادية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية والمعاصرة والنشاطات الثقافية الأخرى من أجل الاستجابة لتوقّعات وحاجات وأذواق السيّاح ومن أجل أن تقدم لهم تجربة غنية ذات قيمة عالية.

- وضع نشاطات وبرامج لنشاطات ثقافية تخاطب السياح خصيصا بشكل يسهّل عليهم فهم التعدد الثقافي المحلي. ولتحقيق ذلك من المهم أيضا أن تستوحي هذه البرامج وتستلهم بشكل مباشر من الهويّة الثقافية الوطنية وأن يعيشها الجزائريون أنفسهم ويتذوقوها.

- استخدام تقنيات تسيير المواقع التراثية من أجل إقامة التوازن بين الطلب والإمكانات وذلك بتنظيم وتحديد الدخول إلى المواقع المهمة والحساسة.

- تحسيس المجتمعات المستقبلة برهانات التراث وبضرورة التفكير في تنمية المجتمع عن طريق تنمية حكيمة للإمكانيات المحلية من أجل دفع هذه المجتمعات للمساهمة في الحفاظ على تراثها وتحسين قدرتها على الاستقبال. ويمكن أن يتجسّد ذلك في استشارة السكان المحليين في المسائل المتعلّقة بالسياحة الثقافية في مناطقهم وبإشراكهم في ورشات عمل حول تنظيم مشاريع وبرامج للسياحة الثقافية.

- إشراك الأهالي وخصوصا الفنانين والجمعيات في صياغة الحملات التحسيسية وفي تنفيذها وخصوصا تلك المتعلّقة بالحفاظ على البيئة والتراث.

- المساعدة في خلق مناسبات ثقافية بمختلف أنواعها (المهرجانات والأعياد والأسواق الحرفية والمعارض...الخ) تثمّن الثراء والخصوصية اللذين تتمتع بهما

أشكال التعبير الثقافي التقليدية والمعاصرة، وتسمح للجزائر بأن تحتل موقعا متميّزا كوجهة ثقافية مهمة وبأن تجذب إليها سياحا من كل أنحاء العالم.

~ دراسة إمكانية استخدام الوسائل المحلية واستثمار الأساليب المعمارية والتراث اللساني المتعدد وكل مكونات التراث المهمة الأخرى، وذلك بالتنمية والتجديد المستمرّين للمشاريع والبنى التحتية السياحية الموجودة وإضافة أخرى جديدة.

~ إجراء تقدير لإمكانيات مواقع التراث الثقافي والطبيعي الموجودة على المستوى المحلي والوطني وكذلك لمدى رغبة المجتمعات المحلية ومختلف الفاعلين في تطوير أنفسهم على صعيد السياحة. ويمكن أن يسهم هذا الأمر في تنمية هذه المواقع وتطويرها. ويجب بموازاة ذلك أن يُجرى تقدير للطلب على هذا النوع من المنتجات.

~ مراقبة وتقدير المشاريع والنشاطات وعمليات التنمية السياحية من أجل ضمان تحقيق نتائج ايجابية ومن أجل تطوير منتجات سياحية مجددة بهدف الاستجابة لمتطلبات السياح الجديدة. ويفترض أن يسمح ذلك أيضا للجزائر بأن تترك أثرها بشكل بارز ومميّز على المسرح الدولي.

~ دعم البرامج وتخصيص موارد مالية لها من أجل ضمان بحث واستشارة مستمرّين يهدفان إلى تحسين فهم وتذوق الخصائص المركّبة أو المتناقضة لبعض المواقع ذات الأهمية التراثية.

~ التركيز على إقامة تعاون وتنسيق وثيقين بين مختلف القطاعات (الوزارات، المؤسسات الخاصة والجمعيات...الخ) وخصوصا بين قطاعي السياحة والثقافة من أجل خلق وتجسيد البرامج وكذلك من أجل تشجيع تنميتها وتنمية السياحة الثقافية.

~ رسم خارطة ثقافية يتم فيها تعريف كل منطقة في الوطن بمناسباتها ومنتجاتها الثقافية المهمة ويكون فيها الأهالي هم مركز العملية.

~ توفير التكوين لمختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين:

- للأدلاء والتراجمة، حول كل الجوانب المرتبطة بالزبائن من حيث تنمية قيمة المواقع الثقافية وتقديمها وتفسيرها وأيضا حول مختلف الطرق التي يجب إتباعها من أجل العمل مع السياح.

- للفاعلين في قطاع السياحة (الإداريين والفاعلين على الميدان والمسيّرين...الخ)، حول المقاربات والمناهج والاستراتيجيات المتّبعة لجمع المعطيات وإدارة النشاطات وخطط التنمية والتطوير.

- لمحترفي السياحة، بالتركيز على كامل سلسلة العمليات المعنيّة بالسياحة (التصوّر، البيع، التسويق، الاستقبال...الخ)، وعلى قيمة الخدمات المقدمة واحترافيّتها.

- للفاعلين في قطاع الحِرَف، حول خلق وتثمين العلامات التجارية (قيمة الحرف) وحول تنمية الإبداعات وغزو الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية.

- تطوير ودعم وتنمية سياحة ثقافية مستدامة وتحترم البيئة الطبيعية والثقافية المحلية.

الفصل الثاني عشر:
وسائل الإعلام وتكنولوجيا الإعلام والاتصال

بينما لا تزال وسائل الإعلام التقليدية تؤدّي دورا مهمّا في نشر المعلومات والتأثير على الجماهير، ما فتئ دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال يتعاظم خصوصا بين الشباب. يجب وضع مجموع هذه الوسائط الجديدة في خدمة الفنون والثقافة، من أجل بثّها على نطاق واسع داخل المجتمع، وإدماجها في الحياة اليومية للمواطنين. هذه السياسة تهدف إلى:

- دعم وتشجيع دور الصحافة الثقافية بتقوية وتمويل الصفحات الثقافية في الصحف الوطنية والجهوية.

- توفير كل التسهيلات لمن يقترحون مشاريع إنشاء الدوريات والمجلات والفهارس الثقافية والفنية.

- تشجيع البرامج الثقافية والفنية في الإذاعات وقنوات التلفزيون وكذا نقل وتسجيل وإذاعة العروض الفنية.

- تشجيع خلق مواقع على الشبكة الالكترونية في مجال الفنون والثقافة وذلك بتخصيص إعانات مالية خاصة للمدوّنين ومديري المواقع الالكترونية.

- استحداث فروع متخصصة في الصحافة الثقافية على مستوى الجامعات ومراكز التكوين.

- تنظيم دورات تكوين منتظمة موجهة للصحفيين الثقافيين.

- إطلاق حملات إشهار ودعاية للمناسبات الثقافية والفنية عبر كامل التراب الوطني.

- تسهيل وصول الفنانين لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ليقدموا وينشروا أعمالهم وإبداعاتهم، ويتم ذلك مثلا عبر خلق مواقع الكترونية مجمّعة لهم.

- إيجاد كيانات رقمية لكل البنى التحتية الثقافية (المتاحف وقاعات العرض والمسارح والمعارض الفنية...الخ) والسهر على تأسيس مواقع انترنت وتطبيقات للهواتف الذكية لهذه البنى التحتية).

- حث الهيئات الثقافية على نشر برنامج فصلي بل سنوي وعلى إطلاق حملات للتواصل عبر الشبكات المحلية فضلا عن وسائل الإعلام.

الفصل الثالث عشر:
التربية والتكوين الثقافي والفني

1-13 قطاعات الفن والتراث:

إنه لمن المهم، إذ نعي دور التربية الفنية والثقافية في تهيئة الجمهور لتذوّق التظاهرات الثقافية، وفي تحصيل الكفاءات المعرفية والاجتماعية التي تحّفز على التجديد والإبداع وتشجّع السلوكيات والقيم التي تشكّل قاعدة التسامح الاجتماعي والاحتفاء بالتعدد وبالخصوصيات الثقافية، أن نعمل على تطوير التربية والتكوين الفنيين والثقافيين تطويرا كاملا. وتركّز هذه السياسة الثقافية على رسم الاستراتيجيات الضرورية لإدماج التربية الفنية والثقافية في المنظومة التربية وتنميتها.

ولكي تكون التربية الثقافية فعّالة وذات قيمة، شأنها في ذلك شأن كل أشكال التربية، تسعى هذه السياسة الثقافية إلى:

- العمل على أن تشكّل التربية الفنية والثقافية جزءًا أصيلاً في البرامج التربوية للمدارس الابتدائية والإكمالية والثانويات والجامعات.

- تقديم تربية فنية وثقافية خاصة للأشخاص المبدعين والموهوبين من أجل المساهمة في ظهور الفنانين والحرفيين والإداريين والمناضلين المدربين في كل مجالات الفن والثقافة.

- وضع برامج تعليمية ملائمة لمختلف التخصصات الفنية والإبداعية وكذلك للقطاعات المرتبطة بها مثل التسيير والاتصال والإدارة والتمويل والمالية...الخ.

- متابعة ودعم الأبحاث والدراسات المستمرة في هذا المجال والتي تهدف إلى تقييم برامج التربية الفنية والثقافية ومناهجها من أجل ضمان جودتها. وهذا يشمل، مثلا لا حصرا، الفوائد التي يمكن أن تجلبها هذه المناهج والبرامج وتحسين الممارسات المتعلّقة بصياغة هذه البرامج وتنفيذها...الخ.

- تقديم تكوين مهني مستمر للمؤطّرين والمربّين على كل المستويات، من المدرسة إلى الجامعة، وللمحترفين، بما في ذلك صنّاع القرار والمسيّرين والإداريين من أجل تزويدهم بالمعارف والخبرات الضرورية ومن أجل تشجيع تنمية وتطوير التربية الثقافية والفنية.

- جعل التربية والتكوين الفنيين على مستوى الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة في القطاعات الفنية والثقافية في متناول كل الفاعلين الثقافيين والإداريين والمسيّرين...الخ.

- تحفيز الشراكة بمختلف أنواعها بين مختلف هيئات وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ويجب على كل شريك أن يكون واعيا تمام الوعي بدوره في هذه العملية من أجل رسم سياسات واستراتيجيات منسجمة ودائمة في مجال التربية الفنية والثقافية.

- ترسيخ التربية الفنية والثقافية عن طريق إقامة شراكات متعددة مع طيف واسع من الفنانين والمؤسسات الثقافية والناشطين والمنظمات الثقافية في المجتمع. وفي هذا الإطار، تشكّل نشاطات مثل زيارة المتاحف والمعارض الفنية وحضور العروض الفنية وكذا برامج الفنانين في المدارس موارد تربوية قيمة.

2-13 التربية والتكوين في الصناعة الثقافية والفنية:

تساهم الصناعات الثقافية في الإشعاع الدولي وفي تقديم هويّة الجزائر الثقافية. وأحد أكبر التحدّيات التي تواجه سياسة دعم الصناعات الثقافية والإبداعية هو خلق وتنمية القدرات المهنيّة المؤهّلة للاستجابة لمتطلبات هذا القطاع ورهاناته. ويجب أن يكون تطوير وتنفيذ برامج التربية والتكوين في صميم كل سياسة تسعى لدعم الصناعات الثقافية والإبداعية. وعليه، تسعى هذه السياسة إلى:

- إنشاء بنى تحتية للتكوين من أجل تشجيع المهنيّة في كل النشاطات الثقافية المرتبطة بالإنتاج والإبداع ورفع مستوى تكوين المبدعين وفناني الخشبة والتقنيين والمسؤولين عن تصوّر المشاريع الثقافية وتنفيذها وتسييرها، بما في ذلك المؤسسات المشاركة في إنتاج وتسويق السلع والخدمات الثقافية وتلك المكلّفة بصيانة المعدات.

- إتّباع استراتيجيات متنوّعة تضع في حسبانها تطلّعات المحترفين وكذا التنمية الضرورية للتعليم والتكوين الموجّهين لعامة الناس: عن طريق تربية الجمهور وعقد الورشات والتكوين واللقاءات العامة والمنشورات ووسائل الإعلام، كل ذلك موجها لعامة الناس والمسؤولين بما في ذلك صنّاع القرار والمسيّرين والإداريين في قطاع الفنون وكذلك أصحاب ومسيّري المؤسسات الإبداعية والمنظمات التجارية في مجال الثقافة والإبداع.

- تشجيع وتطوير نشاطات للتعريف بالصناعة الثقافية والإبداعية في المدارس الرسمية بشكل يحسس المواطنين بأهمية الإبداع الفني.

- خلق فروع للتكوين على مستوٍ عالٍ تابعة للمدارس العليا والجامعات والمعاهد الموجودة مع التركيز على جانب الأعمال والتجارة في الصناعات الثقافية والإبداعية من أجل ضمان مساهمتها في بلوغ أهداف التنمية وخلق الثروة في الوطن.

- إنشاء مدارس جهوية تتخصص كل واحدة منها في فرع معين ومدارس للتكوين في مجال الصناعة الثقافية والإبداعية للمحترفين من أجل تقديم تكوين متخصص لأصحاب المؤسسات والمسيّرين والعاملين في مجال الإبداع ومن أجل إنشاء وتسيير مؤسسات إبداعية وثقافية والأخذ بيدها وتعزيز قدرتها على تحسين إنتاجية السلع والخدمات الإبداعية والثقافية وتحسين جودتها.

- انتداب المحترفين في الصناعات الإبداعية في البرامج المدرسية والجامعية، من أجل إقامة فعاليات دورية حول نشاطات هذه الصناعات.

- خلق وتطوير مراكز للبحث وفضاءات للتبادل والتنمية والتجديد بشكل يسمح بتتبع تطوّر قطاع التكوين في الصناعة الثقافية.

- نقل المعارف في مجال تسيير المشاريع وسير الصفقات والأسواق وقانون الملكية الفكرية وذلك عن طريق وضع برامج للتكوين تتوجّه للمحترفين في مختلف أوجه الصناعات الثقافية والإبداعية بما في ذلك الإبداع والإنتاج والتوزيع والتقديم والتسويق والرأي العام وهو ما يُعدّ جوهريا لضمان صناعة منتجات ثقافية ذات جودة.

- إيجاد تعاون وتنسيق بين قطاعات الصناعات الثقافية والإبداعية وبين المصالح الحكومية الأخرى مثل مصالح وزارة الثقافة ووزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز التكوين والجامعات والمدارس المهنّية ومدارس الفن العليا والهيئات المنظّمة للمؤتمرات وكذا الجمعيات والنقابات المهنية وضمان أن تحصل على مداخيل محترمة لقاء جهودها المثمرة وأن يتم ربطها بالأسواق المربحة.

- تحديد واستغلال فرص التكوين لفائدة الفاعلين والمسيّرين والإداريين في مجال الثقافة وكذا مسيّري وأصحاب المشاريع في قطاع التراث والصناعة الثقافية، وذلك في إطار التعاون الجهوي.

- تطوير برنامج للتبادل بين الدول من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات البشرية في مجال الاستشارة والدعم في قطاع إدارة الفنون وتسييرها وكذا أصحاب المشاريع في حقل الثقافة.

- وصف دراسات الحالة المتعلّقة بأفضل الممارسات في المنظمات والمؤسسات والمشاريع الثقافية والفنية من أجل نشرها على المستوى الوطني والدولي وتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

الفصل الرابع عشر:
مراقبة وتقييم

نظرا لأهمية المراقبة والتقييم في تنمية المجال الثقافي، تهدف هذه السياسة الثقافية في وضع وترقية أجهزة المراقبة والتقييم لا سيّما فيما يتعلّق بـ:

- المهام المسندة لفريق معيّن، لفترات محدودة، وبوسائل وأهداف.
- النشاطات الثقافية، والتي تعتبر تدخلات فريدة بمصاريف، وآجال، وأهداف محددة.
- البرامج، والتي تمثّل مجموع النشاطات أو المشاريع المنظّمة والمخطّطة لفترات محددة وبأهداف مسطرة مسبقا.
- السياسة الثقافية.

لهذا الغرض تلتزم هذه السياسة بـــ:

- نشر أسماء أعضاء لجان اختيار الأعمال وذلك على مستوى وزارة الثقافة (لجنة القراءة، لجنة السينما، الخ)، معايير انتقاء هؤلاء الأعضاء، والمعايير التي من أجلها اختيروا كأعضاء، والتعريف بمهامهم بدقة.
- نشر قائمة المشاريع المموّلة من طرف الهيئات المسؤولة عن الثقافة، وكذلك تكاليفها المقدّرة مرفقة بأسماء أصحابها.
- تحديد القسم القائد بالنسبة لكل جناح من هذه السياسة الثقافية. هذا القسم سيكون، من جملة أمور أخرى، مكلّفا بجمع وإيصال المعلومات الضرورية لكل إجراء مراقبة وتقييم. من مسؤولية هذا القسم أيضا، وبالاشتراك مع الأطراف المختصّة، تحديد الأنشطة، والهياكل، والموارد، والمنتوجات ذات القيمة الثقافية للبلد أو جردها.
- بالتشاور مع مختلف شخصيات المجال الثقافي والمجتمع المدني، إنشاء معايير ومؤشرات الكفاءة بترجيح كفة النوعيّة على الكميّة. هذه المعايير والمؤشرات يجب

أن تكون واضحة ومقروءة، خاضعة لمبادئ الإنصاف والشفافية، آخذة بعين الاعتبار مختلف الأبعاد: الفنية، الاجتماعية، الاقتصادية، الخ؛ وعليها أن تعكس أيضا أهداف السياسة الثقافية الحالية، وهي مطبّقة على مجمل المؤسسات الثقافية العامة والتي يجب عليها إعلامهم كل سنة.

- تدعيم قدرة الوزارة المختصّة والهيئات على قيادة الأبحاث وتسهيل المراقبة والتقييم الفعّال لنشاطات السياسة الثقافية والتسيير لأنظمة المعلومات. هذا يمكن أن يترجم خاصّة بـ:
  - التكوين الدوري الموجّه للوكلاء المعنيين.
  - التعاون الوثيق مع الجامعات، والباحثين، والمختصين، الخ. وذلك لقيادة أبحاث تساهم في تنمية خطوات التقييم والمراقبة.

- القيام بمراجعة دورية لا تأخذ أكثر من سنة. خلال هذه المدة، تبقى السياسة الثقافية الموجودة بمثابة المرجع الأول في إدارة المجال الثقافي.

- مراجعة كل عناصر السياسة الثقافية كل خمس سنوات. هذه المراجعة ستقوم أساسا على نظام التقارير والتقييم السنوي وستفيد كمرجع لتطوير السياسات المستقبلية.

- إحداث لجان ما بين الإدارات والأقسام من أجل توجيه تطبيق السياسة الثقافية.

- إنشاء لجان فرعية لكل لجنة تابعة لما بين الإدارات والأقسام خاصة بإتباع السياسة الثقافية من خلال مراجعة سنوية لعمل القسم القائد ووكالاته، بمساعدة جهات فاعلة من كل القطاعات المحددة.

- جعل تقييم تأثيرات السياسة الثقافية جزءا لا يتجزّأ من الدراسات الاقتصادية الوطنية، التقديرات المحلية والوطنية ومن مراقبة كل البرامج.

- تقييم وتحليل عمل المنظّمات والهيئات المعنيّة بإنتاج ونشر المزايا والخدمات الثقافية قطاعا قطاع (بما في ذلك مصانع الكتاب، والسمعي البصري، والتسجيل، ومهن الفن والسياحة) وكذلك المثقفين، والفنانين، والمبدعين، والحرفيين، وكل المختصّين المهتمين بنوعية وكمية الإنتاج المسوّق، المصدر والمستورد.

- تسهيل البحث والتطوير على المستوى الوطني والمحلي وذلك لتقييم إسهام المصانع الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة.

- الإحداث، والتشجيع، والإسهام في وضع وتحديث بنوك المعطيات الثقافية وكذلك المصانع الثقافية بالتعاون مع المنظمات الوطنية، والمحلية، والعالمية. هذه المعطيات أصبحت في متناول العامة عن طريق النشر واستعمال وسائل الإعلام وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.